

واقع المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة في المصارف العربية على ضوء تجربة مصرف قطر الإسلامي
*The reality of innovative Islamic financial products in Arab banks in light
of the experience of Qatar Islamic Bank*

زهارة مريم¹، بن منصور موسى²

¹مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعرييج (الجزائر) meriem.zehar@univ-bba.dz

²مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعرييج (الجزائر) moussa.benmansour@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/11/30

تاريخ الاستلام: 2021/05/19

ملخص:

استهدف هذه الدراسة الوقوف على أهم المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة وواقعها في المصارف العربية في ظل التطورات الكبيرة والمتسارعة التي تعرفها الصناعة المالية العالمية، وذلك على ضوء تجربة رائدة في استخدام هذه المنتجات في الوطن العربي وهي تجربة مصرف قطر الإسلامي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمحورت حول مدى تحقيق المصارف الإسلامية العاملة في قطر بشكل عام وفي مصرف قطر الإسلامي بشكل خاص لأداء قوي في مجمل أصولها، وكذا استحواذها على المراتب الأولى من بين المصارف الإسلامية لاستخدامها لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة.

كلمات مفتاحية: منتجات مالية إسلامية مبتكرة، تمويل إسلامي، مصرف قطر الإسلامي.

Abstract:

This study aims to identify the most important innovative Islamic financial products and their reality in Arab banks in light of the large and rapid developments taking place in the global financial industry, in light of a pioneering experience in the use of these products in the Arab region, which is the experience of Qatar Islamic Bank. The study reached a number of results that focused on the extent to which Islamic banks operating in Qatar in general, and Qatar Islamic Bank in particular, achieved a strong performance in their total assets, as well as their acquisition of the first ranks among Islamic banks thanks to their use of innovative Islamic financial products.

Keywords: Innovative Islamic financial products, Islamic finance, Qatar Islamic Bank

1. مقدمة :

تواجه البنوك والمصارف الإسلامية العديد من التحديات في مجال أعمالها، ما دفع بها إلى انتهاج أساليب وطرق جديدة تعمل على إثراء صناعتها بالعديد من المنتجات المالية المبتكرة من خلال استخدام الهندسة المالية في هذا المجال بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا ما ظهر بشكل واضح في العديد من البلدان العربية وحتى في دول شرق آسيا والدول الأوروبية.

ومن بين الدول التي برزت في هذا المجال وطورت وابتكرت العديد من المنتجات المالية الإسلامية نجد قطر التي اعتمدت وسائل تمويلية واستثمارية مبتكرة ومتوافقة مع الضوابط الشرعية. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع استخدام المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة في المصارف الإسلامية العربية عموماً وفي مصرف قطر الإسلامي خصوصاً؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- هناك العديد من الأدوات المالية الجديدة والتي تم ابتكارها كحلول وصيغ تمويلية من شأنها جذب الكثير من المتعاملين من جهة وخفض التكاليف من جهة أخرى؛
- شهدت الكثير من المصارف الإسلامية المستخدمة للمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة قفزة نوعية في مجال أعمالها؛

ويهدف هذا البحث إلى إبراز واقع المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة في المصارف العربية والدور الذي تلعبه في مواكبة التغيرات والمستجدات في الساحة المصرفية ومدى تطورها مع التركيز على تجربة مصرف قطر الإسلامي.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، ثم الوقوف على واقع تجربة مصرف قطر الإسلامي في هذا المجال من خلال عرض وتحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المالية الخاصة بحجم التعامل بهذه الأدوات المصرفية الإسلامية الجديدة وتطوراتها خلال الفترة 2020/2010.

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية هي:

المحور الأول: عموميات حول المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة؛

المحور الثاني: موقع الصيرفة الإسلامية في خارطة المالية العالمية؛

المحور الثالث: تجربة مصرف قطر الإسلامي في استخدام المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة.

2.عموميات حول المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة

1.2 تعريف المنتجات المالية الإسلامية

المنتجات المالية هي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها، وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة على شكل عين أو منفعة للعملاء، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني في التعاقد لتشمل التسويق ومتابعة العميل والتعرف على احتياجاته ومحاوله المواءمة بينها وبين حقوق المؤسسة ومصالحها، وبالنسبة للمؤسسات الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانباً آخر هو الضوابط الشرعية (عبد القادر، صفحة 21).

من التعريف السابق يمكن القول أن المنتجات المالية الإسلامية هي تلك المنتجات متعددة الأشكال التي تنتج وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات وتطلعات المتعاملين بشكل عام والمسلمين منهم بشكل خاص بما لا يخالف أهداف المؤسسات المقدمة المتمثلة أساساً في الحصول على عائد.

2.2 خصائص المنتجات المالية الإسلامية:

تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تتميز بالخصائص التالية:

■ **المصدقية الشرعية:** يقصد بالمصدقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشريعة الإسلامية بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، فالمنتجات المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع."(السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، 2004، صفحة 17).

■ **الكفاءة الاقتصادية:** تتميز المنتجات المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصدقية الشرعية بخاصية أخرى مماثلة لتلك التي تتميز بها المنتجات المالية التقليدية، والتي تعني "استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام، وإنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات تتيح أقصى درجات الإشباع للحاجات".(حمزة و نعجة ، صفحة 12)

■ **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في منتجات الهندسة المالية التقليدية، حيث أن منتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية له طبيعة تعاقدية وخصائص تميزه عن غيره من المنتجات الأخرى، سواءً تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية الإسلامية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.(حنان و محمد، 2011، صفحة 4)

■ الإدراك: يجب أن يكون المتعاملون على دراية وعلم بشروط العقد المبرم، ويتم الاتفاق بينهما أو بينهم طوعاً بدون احتكار أو تعسف أو حجر على رغبة أحد أطراف العقد، أي أن تكون العقود خالية من الإكراه والتعسف والاستغلال. (محمد ع.، 2018، صفحة 241)

■ الوضوح: يجب أن يكون بين طرفي أو أطراف العقد وضوح حول ما يتضمنه العقد من شروط أو بنود، فأى اشتباه في بنود العقد أو ما يحتويه من شروط قد يجعل العقد غير نافذ. (محمد ع.، 2018، صفحة 241)

■ الإمكانية والاستطاعة: اتفق الفقهاء على عدم جواز بيع البائع ما لا يملك أو مالا يمكن تسليمه عند حلول الأجل، أي إذا اتفق طرفي العقد على بيع فيجب أن يكون المبيع مملوكاً للبائع وقت العقد أو مأذوناً له فيه كالوكيل والوصي. (سرحان ، 2014).

من خلال الخصائص السابقة تظهر الميزة الأساسية لمنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالمنتجات المالية التقليدية والمتنقلة في المزاجية بين المتطلبات الاقتصادية والمتطلبات الشرعية في آن واحد، بما يمكنها من تحقيق التفوق في تلبية احتياجات شريحة واسعة من المتعاملين بمختلف أهدافهم وتطلعاتهم دون المساس بالاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي الذي صار سمة الاقتصاديات الرأسمالية القائمة على المعاملات الربوية.

3.2 أهم المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية مؤخراً العديد من المنتجات والأدوات المالية المعاصرة كما تميزت بنقلة نوعية من حيث تطوير الخدمات وتنوع المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة وتبني التكنولوجيا الحديثة والانتشار الجغرافي، وفيما يلي عرض لأهمها:

■ الصكوك الوقفية:

● تعريف الصكوك الوقفية: عرفت على أنها "وثائق تقابل موجودات الوقف سواء كانت هذه الموجودات أصولاً ثابتة كالعقارات والمباني وغيرها، أو أصولاً منقولة كالنقود والسيارات أو أجهزة أو حقوق معنوية كحقوق التأليف وبراءة الاختراع". (عبد القادر، صفحة 83_86)

كما عرفت أيضاً على أنها عبارة عن "وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف وتقوم على أساس عقد الوقف" (محمد إ.، 2014، صفحة 12).

وعلى العموم يمكن تعريف الصكوك الوقفية على أنها منتج من منتجات المالية الإسلامية، القائمة على موجودات الوقف والهادفة إلى توسيع شريحة الواقفين وزيادة فرص الاستثمار الخيري بما يحقق مستويات

• أنواع الصكوك الوقفية: للصكوك الوقفية عدة أنواع نذكر منها:

- **صكوك الوقف الخيرية:** هي صكوك تصدرها إدارة الأوقاف بناء على رغبة الواقف، وتستخدم حصيلتها في الإنفاق على وجوه الخير والبر، ولا تعود بعائد مادي، وإنما بأجر عظيم عند الله عز وجل. (محمد أ.، 2013، صفحة 426)

- **صكوك المقارضة:** عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية، تقوم على تجزئة رأسمال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية، برأس مال المضاربة، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في أسس المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه". (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، صفحة 1809)

- **صكوك في أعيان مؤجزة:** ومن الصكوك التي يمكن أن تكون رافداً للوقف الخيري صكوك الأعيان المؤجزة، وقد عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلاً، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق الثانوية". (محمد أ.، 2013، صفحة 428)

- **صكوك المشاركة:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، وتُصبح موجودات المشروع مُلكاً لحملة الصكوك. (محمد أ.، 2013، صفحة 428)

بناء على ما سبق تظهر أهمية الصكوك الوقفية بكونها عبارة عن آلية من الآليات المساهمة في استثمار الأموال من خلال استصدارها في عدة صور وصيغ تسمح بتحقيق النفع العام للأفراد والمجتمع بصفة عامة.

■ **البيع على الخارطة:**

ويقصد بها بيع وحدة عقارية لم يتم بناءها أو تم الشروع في ذلك مصممة هندسياً على النحو المبين في العقد بحيث يلتزم المشتري بدفع ثمن الوحدة العقارية على أقساط بحسب نسب التقدم في الإنجاز المتفق عليها في العقد، وفي مقابل ذلك يقوم المطور بالبناء ونقل الملكية للمشتري وتسليمه العقار خلال المدة التي حددها العقد مقابل ضمانات مالية، وهذا ما جاءت به المادة 1/1601 من القانون المدني الفرنسي. (عياشي، 2012، صفحة 135)

أي أن البيع على الخارطة هو عقد ملزم للجانبين البائع والمشتري، يكون على الوحدات العقارية التي لم يكتمل إنشاؤها بعد، ويسمح بانتقال الملكية للمشتري واستلام الوحدة العقارية محل التعاقد بعد استفاء ثمنها خلال فترة محددة سلفاً في بنود العقد.

■ الإجارة المنتهية بالتملك:

وهو عقد أصله إجارة تشغيلية أضيف له وعد بالتملك من المؤجر فصارت إجارة منتهية بالتملك، فتحول بذلك إلى عقد تمويلي لأن المستأجر تمويل من المؤجر وتملك أصلاً كبيراً بسداد قيمته على دفعات متعددة. (سامر، 2019، صفحة 1)

وبذلك فإن الإجارة المنتهية بالتملك هي عقد مزدوج يجمع بين عقد التأجير والوعد بالتملك، حيث يبدأ بالإجارة وينتهي بالتملك وفق بنود الاتفاق المحددة في نص العقد.

■ الإجارة الموصوفة في الذمة:

وهي نوع مبتكر من العقود، وهي جمع بين عقد الإيجار وعقد السلم، حيث تأخذ بعض الخصائص من العقدين ليتم ابتكار عقد آخر مستقل بذاته، وآليتها تقوم على أن المؤجر يقوم بتقديم منفعة عين موصوفة بصفات دقيقة يتفق عليها - صفات السلم - بحيث تمنع حدوث أي تنازع، وليس شرطاً فيها أن يكون المؤجر مالكاً للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون قادراً على تملكها ليتم تسليمها للمستأجر في التاريخ المحدد، وتكون هذه الإجارة الموصوفة شبيهة بعقد السلم، لأن فيها تحديداً دقيقاً للمنفعة المطلوبة ولكن لا يشترط فيها تعجيل الأجرة. (بدر، 2009، صفحة 24)

وعليه فإن الإجارة الموصوفة في الذمة هي منتج مالي إسلامي مبتكر يجمع بين خصائص كل من عقد الإيجار وعقد السلم في عقد واحد، فيحقق بذلك إشباع لحاجات جديدة من جهة وتنويع لفرص الاستثمار من جهة أخرى.

■ المشتقات المالية الإسلامية:

وتعرف المشتقات المالية بأنها عقود تهدف إلى تبادل المخاطر المالية، ومن أشهر صورها: المستقبلات والاختيارات والمقايضات، ولا يوجد تعريف دقيق للمشتقات المالية الإسلامية، وإنما يمكن القول بأنها عقود مالية تهدف إلى إدارة المخاطر وتقليلها، بشرط أن تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. (غدير، 2016، صفحة 258).

3. موقع الصيرفة الإسلامية في خارطة المالية العالمية:

في ظل تنامي مخاطر المالية التقليدية وتعقد أدواتها ومنتجاتها وتزايد أزماتها وتداعيتها على اقتصاديات

العالم، عاد الاهتمام من جديد بالمالية الإسلامية التي صارت تفرض وجودها على المستوى العالمي حتى في الدول غير الإسلامية، إذ عرفت خلال السنوات الأخيرة تطورات تشد الانتباه سواء من حيث الأصول أو عدد المصارف أو من حيث تنوع أدوات التمويل والاستثمار، وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات التي ترصد تطور الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي.

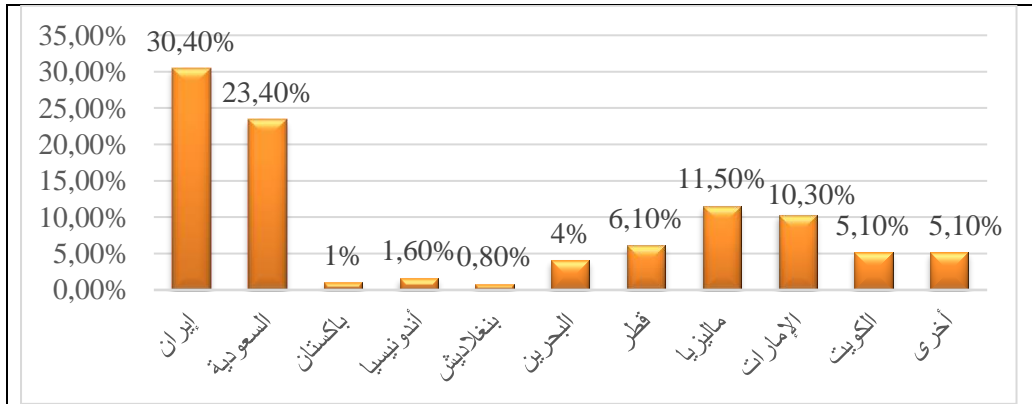
1.3 تطور التمويل الإسلامي خلال الفترة 2017-2018:

أظهرت الدراسة السنوية حول التمويل الإسلامي التي تجريها مجلة "The Banker"، أن الأصول العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 1.509 مليار دولار العام 2017 إلى 1.624 مليار دولار العام 2018، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 7.59%، مقابل معدل نمو قدره 4.74% خلال عام 2017. وبحسب اتحاد المصارف العربية، فقد شهد عام 2018 نقلة نوعية في معدلات نمو الأصول المالية الإسلامية حول العالم، حيث سجلت أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أعلى نسب نمو في إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالمياً (20.2%)، تلتها آسيا بمعدل (16.3%)، ثم أفريقيا جنوب الصحراء (12.6%)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) (6.3%)، وأخيراً دول مجلس التعاون الخليجي (5%)، وتصدر بنك "Ziraat Katilim Bank" التركي قائمة أكثر المصارف الإسلامية نمواً عام 2019 بزيادة بلغت 80.29%. (الغد، 2019)

2.3 حصة أكبر عشر دول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم:

يُظهر الشكل رقم (01) الآتي حصة أكبر عشر دول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهو يُظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ الدول العشر الأولى على نسبة 95.0% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

الشكل رقم (01): حصة أكبر 10 دول من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم (%) خلال الفترة 2017-2018



المصدر: (اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، 2017)

يتضح من خلال الشكل أن هناك تفاوت في نسب حيازة الأصول المصرفية الإسلامية بين أكبر 10 دول حيث تمتلك إيران على حصة الأسد بنسبة 30.4% تليها السعودية بنسبة 23.4% بعدها ماليزيا بنسبة 11.5%، ودولة الإمارات المتحدة بنسبة 10.3%. وتحوز كل من قطر والبحرين وبنغلادش وإندونيسيا وباكستان أصول مصرفية إسلامية من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في العالم بنسبٍ متفاوتةٍ، بينما لا تتجاوز نسبة بقية دول العالم الأخرى مجتمعة 5.10%.

3.3 القطاع المصرفي الإسلامي العربي:

تستمر المصارف الإسلامية العربية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها، حيث يوجد 155 مصرف عربي إسلامي بالكامل، موزعين على الدول العربية على الشكل التالي: 37 مصرفاً في السودان، 26 مصرفاً في البحرين، 18 مصرفاً في العراق، 8 مصارف في الإمارات، 7 مصارف في اليمن، 6 مصارف في كل من الكويت وموريتانيا والصومال، 5 مصارف في قطر ولبنان، 4 مصارف في كل من السعودية ومصر والأردن وجيبوتي، 3 مصارف في كل من تونس وسوريا وفلسطين، ومصرفين في كل من سلطنة عُمان، والجزائر، والمغرب. (الدستور، 2019)

بلغ إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية بنهاية الفصل الثاني من العام 2017 نحو 603 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي 20% من إجمالي الأصول المصرفية العربية. وبلغت أرصدة التوظيفات المالية، أو القروض المقدمة من المصارف العربية الإسلامية للعملاء نحو 376 مليار دولار، وبلغت ودائعها نحو 429 مليار دولار. أما حقوق الملكية فبلغت حوالي 87 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من العام 2017، وبلغت أرباح المصارف الإسلامية العربية نحو 9 مليار دولار بنهاية العام 2016. (الدستور، 2019)

ونلاحظ أن الصيرفة الإسلامية العربية تتركز في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعمل في الدول الخليجية 51 مصرفاً إسلامياً بالكامل، وتدير هذه المصارف موجودات بنحو 542 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2017، ما يمثل 90% من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العربية، كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، وبنهاية الفصل الثاني من العام 2017، بلغت نسبة أصول المصارف الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في السعودية حوالي 26%، وفي الكويت 45%، وقطر 26%، وفي الإمارات العربية المتحدة 20%، وفي البحرين 30%، وفي سلطنة عُمان 4% (اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، 2017)

يعتبر السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاعاً مصرفياً إسلامياً بالكامل، بإجمالي موجودات

بلغت 22.8 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2017، وفي الأردن تمثل أصول المصارف الإسلامية الأربعة نحو 15% من إجمالي الأصول المصرفية، وتشكل أصول المصارف الإسلامية الفلسطينية الثلاثة أكثر من 11% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وتطمح المصارف الإسلامية في تونس إلى الاستحواذ على 15% من إجمالي الأصول المصرفية بحلول العام 2022، مقابل 5% عام 2016، ولكن تصطدم هذه الطموحات بالعديد من العقبات، أبرزها التشريعات المصرفية غير المواتية، وتشكل موجودات المصارف الإسلامية العراقية نحو 4% إجمالي موجودات القطاع المصرفي. وبحسب رئيس جمعية المصارف الإسلامية العراقية، تنتظر الصيرفة الإسلامية في العراق بيئة استثمارية واعدة من خلال خطط إعادة إعمار المناطق الحرة. أما في لبنان والجزائر، فتبقى الصيرفة الإسلامية محدودة حيث تمثل أصول المصارف الإسلامية أقل من 1% من إجمالي الأصول المصرفية في لبنان، و2% في الجزائر. وشهدت سنة 2017 انطلاقة الصيرفة الإسلامية في المغرب. (اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، 2017)

4. تجربة مصرف قطر الإسلامي في استخدام المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة:

تعتبر دولة قطر من الدول التي حققت نتائج إيجابية في التمويل الإسلامي، حيث يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي من أكثر القطاعات نمواً وتطوراً، وتُصنف مصارفه وعلى رأسها مصرف قطر الإسلامي من ضمن أكبر المصارف الإسلامية بالعالم لذا سنسلط الضوء على واقع الأدوات التمويلية الإسلامية الحديثة المنتهجة في النظام المصرفي القطري بشكل عام وفي مصرف قطر الإسلامي بشكل خاص من خلال التطرق إلى:

- حصة البنوك الإسلامية من النظام المصرفي القطري؛
- تطور المنتجات المالية الإسلامية في مصرف قطر الإسلامي؛
- دور المنتجات المالية المبتكرة في مواكبة التغيرات والمستجدات في الساحة المصرفية.

1.4. حصة البنوك الإسلامية من النظام المصرفي القطري:

تُعتبر دولة قطر من الدول الرائدة على الصعيدين العربي والعالمي، ويعود الفضل للقطاع المصرفي الذي كان له دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، من خلال إسهاماته في نمو الاقتصاد الوطني والنتائج المحلي، ما جعله شريكاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والمالية ونقطة قوة بالنسبة للدولة.

▪ هيكلية القطاع المصرفي القطري:

بلغ عدد البنوك العاملة في قطر تسعة عشر (19) بنكاً مسجلاً لدى مصرف قطر المركزي، تتوزع على سبعة (7) بنوك وطنية، وهي: بنك قطر الوطني QNB، البنك التجاري، بنك الدوحة، بنك قطر للتنمية، بنك الخليج التجاري، بنك قطر الدولي، والبنك الأهلي، فيما بلغ عدد البنوك الإسلامية الوطنية أربعة (4)

بنوك وهي: مصرف قطر الإسلامي، مصرف الريان، بنك قطر الدولي الإسلامي، وبنك بروة، بينما وصل عدد البنوك الأجنبية العاملة في قطر سبعة (7) بنوك كذلك وهي: بنك اتش اس بي سي HSBC، بنك المشرق، بنك ستاندرد تشارترد STANDARD CHARTERED BANK، البنك العربي ش. م. ع.، بنك صادرات إيران، بنك BNP PARIBAS QATAR، ويونايتد بنك المحدود UNITED BANK LIMITED، بالإضافة إلى مكتب تمثيل واحد فقط هو لبنك الإثمار ش. م. ب. (محمد ح.، 2019)

■ الصيرفة الإسلامية في قطر:

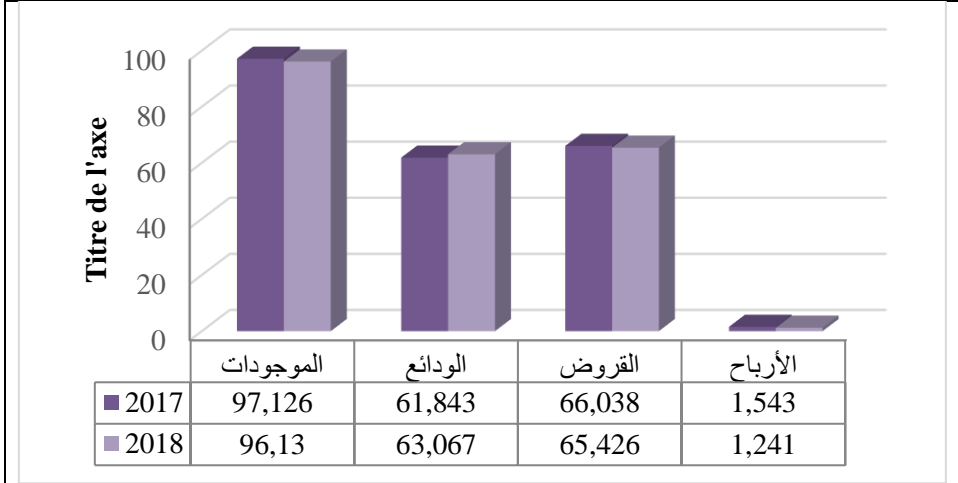
تعمل في قطر خمسة (5) مصارف إسلامية، وهي: بنك بروة، مصرف الريان، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، وبنك قطر الأول، وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية الخمسة العاملة في قطر بنهاية الفصل الثالث من العام 2018 حوالي 97 مليار دولار، وبلغ حجم الودائع فيها حوالي 63 مليار دولار، أما حجم القروض فبلغ 65 مليار دولار، ووصل رأسمال هذه المصارف الخمسة نحو 13 مليار دولار، كما بلغت أرباحها حوالي 1.2 مليار دولار بنهاية الفصل الثالث من العام 2018، وتعد المصارف الإسلامية القطرية ثالث أكبر المساهمين في حجم النمو العالمي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، باستحواذها على حوالي 25% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي القطري، و28% من الودائع، و28% من القروض، و33% من رأس المال في نهاية الفصل الثالث من العام 2018. (اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، 2017)

هذا وتُشير التقارير الأولى لبيت المشورة للاستشارات المالية بقطر إلى النتائج الإيجابية التي حققها قطاع التمويل الإسلامي عام 2017، حيث نمت أصول المصارف الإسلامية بمعدل 9.1% مقارنة بعام 2016، وقد سُجل ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 13.1% وزيادة التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية بنسبة 7.6%، وقد حققت تلك المصارف أرباحاً تجاوزت ستة مليارات ريال بنسبة نمو بلغت 4.6% مدفوعة بإيرادات بلغ نموه 13.1%، وفي مجال الصكوك شهد سوق الصكوك الإسلامية تطوراً كبيراً حيث زادت الصكوك المصدرة بمعدل 122.7% عن العام 2016، فقد أصدرت الحكومة صكوكاً بقيمة 15.4 مليار ريال، في حين أصدرت المصارف الإسلامية صكوكاً بقيمة 5.2 مليارات ريال، إن قطاع التمويل الإسلامي بقطر يعد من أسرع القطاعات نمواً، حيث تشكل الأصول المصرفية الإسلامية 26% من إجمالي أصول النظام المصرفي بالبلاد في عام 2018. (بيت المشورة للاستشارات المالية في قطر)

في الشكل التالي النتائج المحصل عليها حول البيانات المجمعة الخاصة بالمصارف الإسلامية في قطر للفترة

2018/2017؛

الشكل رقم (02): تطور البيانات المجمعة للمصارف الإسلامية في قطر (مليار دولار) خلال الفترة 2017-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير: (اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، 2017)

يتضح لنا من خلال الشكل أن حجم الموجودات للمصارف الخمسة القائمة في قطر بنهاية الفصل الثالث من العام 2018 بلغت 96.713 مليار دولار مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 97.126 مليار دولار، أما الودائع بنهاية الفصل الثالث من العام 2018 بلغت 63.067 مليار دولار في حين بلغت في سنة 2017 حوالي 61.843 مليار دولار.

أما حجم القروض فبلغت 65.426 مليار دولار بنهاية الفصل الثالث من العام 2018 في حين بلغت في سنة 2017 حوالي 66.038 مليار دولار.

كما حققت المصارف الإسلامية أرباحاً تراوحت بين 1.543 و1.241 مليار دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي، واستحوذت على 13.242 مليار دولار من رأس المال.

2.4 تطور المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة في مصرف قطر الإسلامي:

من بين البنوك الإسلامية العاملة والرائدة في قطر نجد مصرف قطر الإسلامي، وهو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 49% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصه حوالي 10% من إجمالي السوق المصرفية، وفي نهاية ديسمبر 2020 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 18.3 مليار ريال قطري حوالي (5.029 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الموجودات إلى 356.174 مليار ريال قطري حوالي (47.900 مليار دولار أمريكي). (مصرف قطر الإسلامي، 2021)

• تطور حجم التمويل بالإجارة بالتمليك والاستثمار في الصكوك في مصرف قطر الإسلامي

فيما يلي سيتم عرض تطور صيغة الإجارة بالتمليك والصكوك في مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة

(2010-2020)؛

الجدول رقم (01): حجم التمويل بالإجارة بالتمليك والاستثمار في الصكوك في مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (الوحدة ألف ريال قطري) 2020/2010

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
20.099.935	20.076.735	21.218.805	19.765.231	20.733.166	18.984.693	14.839.056	12.332.885	8.736.642	5.671.791	5.902.428	الإجارة
10.840.176	12.390.536	9.770.911	7.806.359	8.699.242	6.590.030	7.230.466	7.706.896	6.487.125	3.708.218	2.713.290	الاستثمار في الصكوك

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (مصرف قطر الإسلامي، 2010_2020)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ:

■ أن حجم تطور الإجارة قد عرف ارتفاعا ولكن بنسب متفاوتة حيث من سنة 2011 ارتفع من

5.671.791 ألف ريال قطري إلى 8.736.642 ألف ريال قطري في سنة 2012، واستمر في الارتفاع

إلى غاية 2020 حيث بلغ حجم الإجارة 20.099.935 ألف ريال قطري؛

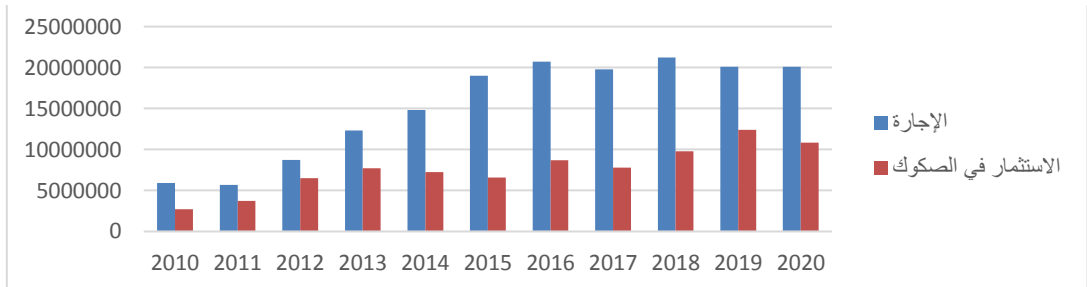
■ أما حجم الاستثمار في الصكوك فهو الآخر شهد تزايد ولكن بنسب متذبذبة، ففي سنة 2010 كان

مقدارها 2.713.290 ألف ريال قطري ثم ارتفع ولكن بنسبة ضئيلة ليصبح 3.708.218 ألف ريال

قطري سنة 2011، واستمرت في النمو من سنة إلى أخرى ليصل حجمها سنة 2020 إلى 10.840.176

ألف ريال قطري، ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور صيغة الإجارة بالتمليك والاستثمار في الصكوك في مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة (الوحدة ألف ريال قطري) (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل يتضح أن صيغة الإجارة بالتمليك تعرف نمواً وتطوراً في مصرف قطر الإسلامي بالمقارنة مع الاستثمار في الصكوك.

■ حجم التمويل بالإجارة من إجمالي حجم المنتجات المالية الإسلامية المتكورة في مصرف قطر الإسلامي:

من أبرز الصيغ المصرفية الإسلامية المتكورة والتي يتعامل بها مصرف قطر الإسلامي نجد التمويل بالإجارة، الذي عرف مساراً تصاعدياً خلال الفترة الممتدة من 2010 وإلى غاية نهاية 2020 كنسبة من إجمالي التمويل، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): حجم التمويل بالإجارة في مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة 2020/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإجارة	5.902.428	5.671.791	8.736.642	12.332.885	14.839.056	18.984.693	20.733.166	19.765.231	21.218.805	20.076.735	20.099.935
إجمالي التمويل	29.351.773	29.595.870	43.137.334	47.139.466	59.681.531	87.221.910	98.170.520	102.613.499	102.209.930	113.753.593	119.072.432
نسبة التمويل بالإجارة إلى إجمالي التمويل	%20,10	%19,16	%20,25	%26,16	%24,86	%21,76	%21,12	%19,26	%20,76	%17,65	%16,88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (مصرف قطر الإسلامي، 2010_2020)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن إجمالي حجم التمويل بصيغته المختلفة في ارتفاع ونمو بنسب متزايدة حيث تزايد من 29.351.773 ألف ريال قطري سنة 2010 إلى 119.072.432 ألف ريال قطري في سنة 2020 وهذا دليل على اتساع النشاطات والمعاملات التي يقوم بها المصرف القطري الإسلامي، في حين نرى أن نسبة التمويل بالإجارة إلى إجمالي التمويل هي الأخرى شهدت نمواً وارتفاعاً حيث بلغت لنسبة سنة 2020 %16,88، وهذا ما يدل أن هذه الصيغة يتم التعامل بها بشكل كبير.

3.4 دور المنتجات المالية المتكورة في مواكبة التغيرات والمستجدات في الساحة المصرفية:

من خلال تطوير المنتجات المالية بفضل استخدام الهندسة المالية الإسلامية، شهد مصرف قطر الإسلامي في السنوات الموالية تسجيل مجموعة من المنتجات المتكورة ولاسيما منها الإجارة بالتمليك بالإضافة

إلى الاستثمار في الصكوك الإسلامية، إذ نجد أن الطلب عليها قد زاد وهذا ما أثبتته الأرقام الواردة عن حجم التمويل الناجم عن هذه المعاملات، وهو ما يفسر الدور الذي تلعبه هذه الإصدارات الجديدة في توفير التكاليف نتيجة ما يتحقق من وفورات الحجم الكبير، وهذا ما انعكس بالإيجاب على زيادة القدرة التمويلية لمصرف قطر الإسلامي، كما يسمح له بإجراء العديد من الأبحاث المتعلقة بالسوق المصرفية ومعرفة حاجات العملاء وإمدادهم بالبيانات المطلوبة بما يشجعهم على الاستثمار.

5. خاتمة:

يُعتبر الابتكار المالي من أهم المجالات التي تهتم بها إدارات المصارف الناجحة لكونه يسمح لها وتمكّنها من التواجد بشكل فعال وكفؤاً في السوق المصرفية، وتعتبر المنتجات المالية الإسلامية من الوسائل التمويلية والاستثمارية التي تعمل بها الأنظمة المصرفية الإسلامية والتي تقوم من خلالها على تلبية حاجيات العملاء، لذا فإن الابتكار فيها يُعد الحل الأمثل لجعلها أكثر كفاءة وفعالية، حيث يُمكن ذلك من تجديد المنتجات المالية بما يُلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية المعاصرة خاصة في ظل ما تشهده البيئة المصرفية من منافسة شديدة من طرف المصارف التقليدية.

ومن خلال دراسة وتحليل تجربة مصرف قطر الإسلامي في مجال استخدام المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- حققت المصارف الإسلامية العاملة في قطر أداءً قوياً حيث عرف حجم تمويلاتها المالية منحى تصاعدي؛
- تبنى مصرف قطر الإسلامي لمنتجات مبتكرة متمثلة في الإجارة المنتهية بالتملك والصكوك الإسلامية لتمويل الخدمات والمنافع للعملاء والمؤسسات؛
- استحوذ مصرف قطر الإسلامي على المراتب الأولى من بين المصارف الإسلامية المتواجدة في قطر وحتى على المستوى العربي والعالمي؛
- استمرار النمو القوي لمصرف قطر الإسلامي بدولة قطر وارتفاع إجمالي أصوله بنسبة 26% لسنة 2018. وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم المقترحات التالية:
- على الدول العربية الإسلامية بما فيها الجزائر استحداث منتجات مالية إسلامية تتمتع بالشرعية والمصدقية والفعالية عن طريق الابتكار؛
- ابتكار المصارف الإسلامية لأساليب وصيغ تمويلية إسلامية تُمكنها من جذب عدد كبير من العملاء من خلال تقديم منتجات مبتكرة ذات جودة عالية تُحقق أهداف الطرفين؛

- العمل على تجسيد وتطبيق المنتجات المبتكرة على أرض الواقع ضمن معاملات المصارف الإسلامية لما لها من آثار إيجابية على عمل المصارف؛
- الوقوف في وجه المنافسة المحتدمة من طرف المصارف التقليدية، حيث تساهم في تقوية وتوسيع قاعدة التمويل الإسلامي من خلال توفير منتجات مالية إسلامية مبتكرة متجنباً بذلك محاكاة المنتجات التقليدية؛
- مواكبة المستجدات في مجالات التمويل والاستثمار وتلبيتها لمختلف الاحتياجات المالية المختلفة بكفاءة وفعالية.

6. قائمة المراجع:

- إبراهيم نقاسي محمد . (2014, 12, 2). الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأجيل وأصحاب المهن. تم الاسترداد من <http://conférence.qfis.edu.qa/app/media/340>.
- أبو غدة عبد الستار. (2009). ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي-العربون، السلم، تداول الديون- مقدمة ضمن المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية . البحرين.
- اتحاد المصارف العربية. (بلا تاريخ). إدارة الدراسات والبحوث . تم الاسترداد من <http://www.uabonline.org/en/research/financial>.
- اتحاد المصارف العربية. (2017, 12, 20). إدارة الدراسات والبحوث. تم الاسترداد من <http://www.uabonline.org/en/research/financial>.
- أحمد عبابنة محمد . (2013, 12_13 تشرين). صكوك الوقف: دورها ومجالات تطبيقها. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: الصكوك الإسلامية وأدوات.
- أحمد خليل غدير. (حزيران, 2016). نماذج مبتكرة لمنتجات معاصرة في المالية الإسلامية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 2(5).
- الحسن القاسمي بدر. (2009). الإجارة الموصوف للخدمات غير المعينة. مقدمة ضمن مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول . دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- الدستور. (15 جويلية, 2019). 603 مليارات دولار إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية. تم الاسترداد من <https://www.addustour.com/articles>.
- الغد. (25 أوت, 2019). دراسة: الصيرفة الإسلامية تواجه الكثير من التحديات. تم الاسترداد من <https://alghad.com>.
- بن إبراهيم السويلم سامي. (2013). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي. الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- بن غزاي العتيبي سرحان . (2014, 7, 23). أحكام المعاملات المالية في ضوء الشريعة الإسلامية. تم الاسترداد من <https://ar.islamway.net/book/13351>.
- بيت المشورة للاستشارات المالية في قطر. (بلا تاريخ). يصدر تقريره الأول بشأن التمويل الإسلامي في البلاد (الجزيرة) . قطر : <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness>.
- توفيق خطاب كمال. (2005). نحو سوق مالية إسلامية. مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي . مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

- حمدان محمد. (6 جويلية، 2019). «26.5%» حصة البنوك الإسلامية. تم الاسترداد من - <https://www.al-watan.com/news-details/id/194459>.
- سامي السويلم. (2004). صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي. الكويت: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.
- سامي السويلم. (4/9/2006). المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد. صحيفة الاقتصاد، السعودية، 21.
- شعبان عياشي. (جويلية، 2012). الطبيعة القانونية لعقد بيع عقار على التصاميم. مجلة العلوم الإنسانية.
- عبد الحليم غربي. (1 جوان، 2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 9(9)، صفحة 221_240.
- عبد الله شاهين محمد. (2018). الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال. مصر: دار خميثرا.
- عبد الله محمد العمراني. (2006). العقود المالية المركبة - دراسة فقهية تأصيلية وتطبيقية- (الإصدار 1). الرياض: دار الكنوز اشبيليا.
- عبد المجيد العاني أسامة. (بلا تاريخ). الدور التنموي للصفوك الوقفية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 9.
- علي حمزة، و عبد الرحمان نعجة. (بلا تاريخ). الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية. مقدمة ضمن.
- علي موسى حنان، و الأمين خنيوة محمد. (2011). منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناجج التطوير. مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "الاقتصاد الإسلامي الواقع ورجانات المستقبل"، (صفحة 4). جامعة غرداية.
- قداوي عبد القادر. (بلا تاريخ). تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية - نماذج مؤسسات اقتصادية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي. (بلا تاريخ).
- محمد الأمين الضرير الصديق. (1993). الغرر في العقود وأثاره في التطبيقات المعاصرة (الإصدار 1). جدة_السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- مصرف قطر الإسلامي. (2020_2010). التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للفترة (2020/2010). قطر.
- مصرف قطر الإسلامي. (2021, 5 17). Récupéré sur المصرف عن المعلومات <https://www.qib.com.qa/ar/investorrelations/fact-sheet/>.
- مظهر قنطقجي سامر. (2019, 1 20). تسعير الإجارة المنتهية بالتمليك. دراسة لحالة مصرفي الشام وسورية الإسلاميين. تم الاسترداد من www.kantakji.com.
- هاجر السعدي، و علام لامية. (2014). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية -العقود المالية المركبة أمودجا-. مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية. الجزائر.